

في هذا العدد

- صفحة ١ تحية إلى العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في لبنان
- صفحة ١ المعارك في عرسال تسبب دماراً وتهجيراً
- صفحة ٢ المجموعات المحتاجة إلى المساعدة
- صفحة ٣ الإستجابة الإنسانية
- صفحة ٤ المناصرة
- صفحة ٤ إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية
- صفحة ٥ التمويل
- صفحة ٥ قصة علي



حقوق النشر: برنامج الأمم المتحدة الإنساني
وزير الشؤون الاجتماعية يلقي كلمة بمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني

نقاط رئيسية

- تحية إلى العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في لبنان، في اليوم العالمي للعمل الإنساني
- المعارك في عرسال تسبب نزوح لبنانيين وسوريين
- صندوق الإستجابة السريع يخصص 4.5 مليون دولار لمشاريع مائة لمعالجة الشح
- منسق الشؤون الإنسانية يسافر إلى أوروبا للعمل على زيادة الدعم للبنان

تحية إلى العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في لبنان

تحت شعار "العالم بحاجة إلى أبطال عاملين في المجال الإنساني"، احتفل العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية في لبنان باليوم العالمي للعمل الإنساني في ١٩ آب/أغسطس، في حفل نظمه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتحدث فيه كل من وزير الشؤون الإجتماعية ومنسق الشؤون الإنسانية. وحيا الوزير العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في لبنان وخلف حدوده، الذين يستعملون مهاراتهم لمساعدة المحتاجين. كما وجه منسق الشؤون الإنسانية تحية الى كل من لقي حتفه أثناء إنجاز رسالته. خلال الإحتفال بث فيلم يُظهر شهادات لبعض العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في لبنان، مع استعراض لرسائل إنسانية. وكذلك ناقشت هيئة مرموقة من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في لبنان موضوع "التحلي بروح الإنسانية: التصدي للتحديات في لبنان". وقد حظي هذا الحدث بتغطية إعلامية واسعة.



يتم إحياء اليوم العالمي للعمل الإنساني في ١٩ آب/أغسطس من كل سنة، وهو ذكرى اليوم الذي تعرّض فيه مقر الأمم المتحدة في بغداد لهجوم في العام ٢٠٠٣، مما تسبب بمقتل ٢٢ شخصاً. يشكل هذا اليوم مناسبةً لتكريم جميع العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية الذين فدوا حياتهم وهم يساعدون الآخرين، ويحتفى خلاله أيضاً بالعمل الإنساني الذي لا يزال مستمراً، على الرغم من المخاطر والتحديات. تفضلوا بزيارة الموقع التالي:

<http://worldhumanitarianday.org>

المعارك العنيفة في عرسال تسبب دماراً ونزوحاً

شهدت فترة إعداد هذا التقرير إقتتالاً في منطقة القلمون السورية امتد نطاقه إلى عرسال، في ما اعتبره بعض المحللين عملية مخططة جيداً من قبل عناصر مسلحة. وقد بدأت الاشتباكات العنيفة بين الجيش اللبناني والعناصر المسلحة في ٢ آب/أغسطس، وهذات بعد خمسة أيام، عندما استعاد الجيش اللبناني عدداً كبيراً من مواقعه، وانسحبت معظم العناصر المسلحة. ولا يزال بعض عناصر قوى الأمن اللبناني محتجزين لدى المسلحين، والمفاوضات مستمرة للإفراج عنهم. ويبقى التوتر سيد الموقف، وسط تقارير عن شغ غارات جوية على امتداد الحدود، والحضور الدائم لبعض المسلحين، وتجدد الإقتتال في ٢٧ آب/أغسطس.

عندما بلغت الاشتباكات ذروتها، تسببت بنزوح كثيف، فانتقلت أكثر من ٩٠٠ عائلة لبنانية مؤقتاً من عرسال إلى مناطق أخرى داخل البقاع وخلف حدوده. وعندما توقّف القتال، عاد غالبية النازحين إلى عرسال. غير أنه صدرت تقارير عن تجدد النزوح جزاء تصاعد وتيرة الإقتتال في ٢٧ آب/أغسطس.

وفي حين تعرّض على معظم المنظمات الإنسانية الدولية العودة الى عرسال واستعادة نشاطاتها، يقدم بعض الشركاء المحليين الخدمات الحياتية، من مثل الخدمات الصحية الأساسية وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. ويسود التوتر القوي الشديد، مما يرغم اللاجئين وأفراد المنظمات غير الحكومية على الحد من تنقلاتهم. وقد أعلن ممثلو المجتمع المحلي في عرسال أنهم يعترضون على أي عملية إعادة بناء أو إعادة تأهيل للمخيمات غير الرسمية في عرسال، إلى أن يتم إيجاد حل دائم لوضع اللاجئين في البلدة. وفي تلك الأثناء، وضع رئيس مجلس الوزراء على عاتق الهيئة العليا للإغاثة مسؤولية إعادة بناء المباني العامة والمنازل الخاصة المتضررة من القتال.

وكذلك، عادت مجموعة مؤلفة من ١٠٨٦ لاجئاً من عرسال إلى سوريا خلال فترة الاشتباكات العنيفة.

أرقام (٢٩ آب/ أغسطس)

١,١٧٦,٩٧١	عدد اللاجئين
١٧,٥١٠	عدد العائدين
٤٢,٠٠٠	عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا
٢٧٠,٠٠٠	عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان
١,٥٠٠,٠٠٠	عدد السكان المضيفين المنتفعين

التمويل

(منسوخ من خدمة التتبع المالي FTS)

١,٥ مليار

مطلوب بالدولار الأمريكي
(بإستثناء الأموال التي طلبتها الحكومة اللبنانية)

٣٩٪ ممول



تصوير: Beyond
مخيم الشهداء غير الرسمي في عرسال

تقرير الأمين العام حول قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ و ٢١٦٥

في ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليو، حصلت أول عمليات عبر الحدود موجهة إلى الداخل السوري، بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٥، الذي يسمح للأمم المتحدة باستخدام الطرق عبر خطوط النزاع، والمعابر الحدودية في الأردن، وتركيا، والعراق. وعبرت القوافل الإنسانية في ٥-٦، و ١٢-١٤، و ٢٠-٢١، و ٢٧/أب/أغسطس حدود باب السلام، وباب الهوا في تركيا، وقدمت المساعدات الإنسانية الملحة لأكثر من ٣٨٠ ألف شخص داخل سوريا. وسمحت قوافل المساعدات الإنسانية بتوفير الإمدادات على أنواعها، من مواد غذائية، ومستلزمات وقاية، ومستلزمات للأسر، ومياه، وضروريات صحية لأهالي محافظات حلب وإدلب واللاذقية.



شاحنات تنقل مساعدات الأمم المتحدة إلى سوريا عند الحدود مع تركيا
تصوير: كريستوف مورارد/ المجموعة اللوجستية العالمية

وفي ٦ آب/أغسطس، أرسلت أول بعثة عبر الحدود من الأردن عبر معبر الرمثا الحدودي، تلتها بعثة ثانية أرسلت في ١٩ آب/أغسطس. ونقلت القافلتان مساعدات غذائية، ولوازم نظافة صحية، ولوازم صحة نسائية، وضروريات غير غذائية، ومواداً لتنقية المياه لسكان منطقتي درعا والقنيطرة، بالإضافة إلى لوازم طبية لحالات الطوارئ موجهة إلى ثلاثة مستشفيات.

وتماشياً مع قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٥، قام منسق الشؤون الإنسانية في دمشق مسبقاً بإحاطة السلطات السورية علماً بتفاصيل كل من قوافل المساعدات الإنسانية العابرة للحدود. ولكل من القوافل، أبلغت آلية الرصد في الأمم المتحدة السلطات السورية عن تسليم مساعدات إنسانية عبر المعبر الحدودي المرخص، مشيرةً إلى أنها تفحصت الحمولة وأن هذه الأخيرة تتماشى مع مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٥. وقد وصلت كل المساعدات إلى وجهتها بأمان ومن دون عراقيل تُذكر. وبدأ توزيع مستلزمات الإغاثة بشكل أساسي من قبل الشركاء الدوليين والمحليين، وذلك بأسرع وقت ممكن بعد وصول المساعدات.

ويشير التقرير السادس للأمين العام حول قرار مجلس الأمن رقم ٢١٣٩، إلى أنه وفقاً للبيانات التي جمعتها منظمات حقوق الإنسان من مصادر مختلفة، اعتبر شهر تموز/يوليو الأكثر فتكاً في سوريا منذ اندلاع الحرب في آذار/مارس ٢٠١١، مع مقتل وإصابة أكثر من ألف شخص. هذا وتحتاج ١٠,٨ ملايين نسمة إلى مساعدات إنسانية، بما يشمل أكثر من ٦,٤ ملايين نسمة اضطروا للنزوح داخل بلادهم. واضطر أشخاص يصل عددهم إلى ٢,٧ مليون للعيش في أماكن مصنفة على أنه يصعب الوصول إليها، بما يشمل ٢٤١ ألف نسمة على الأقل لا يزالون محاصرين إما من قبل الحكومة أو قوات المعارضة.

المجموعات المحتاجة إلى المساعدة

وضع واحتياجات اللبنانيين العائدين من سوريا

أنجزت المنظمة الدولية للهجرة إستطلاعاً عن العائدين اللبنانيين الذين انضموا إلى المجرّين من سوريا منذ العام ٢٠١١. وسلط الاستطلاع الضوء على سبل العيش، ولكنه ضمّ أيضاً مكونات قطاعات عديدة أخرى. ولوحظ أنّ اللبنانيين العائدين غالباً ما لا يحظون بالأولوية في التدخلات التي يقدم عليها مستجيبو حالات الطوارئ، ويعود السبب جزئياً إلى كونهم مواطنين لبنانيين قادرين على النفاذ إلى الخدمات العامة، ولكن أيضاً إلى نقص المعلومات الدقيقة حول أوضاعهم المعيشية واحتياجاتهم.

وتُظهر نتائج الاستطلاع الأولية أن الأسر تشمل معدل ٥,٧ فرداً، من بينهم ١٣ في المئة من ذوي الاحتياجات الخاصة، كالجرحي أو المصابين بحالات طبية خطيرة أو المعوقين. وأعلنت نسبة ٥٢ في المئة منهم أنهم ينوون العودة إلى سوريا ما إن تسمح الظروف بذلك، في حين أشارت نسبة ٣٢ في المئة منهم إلى نيتهم التأقلم في الداخل اللبناني. وأفادت غالبية الأسر (٦٥ في المئة) عن سكنها في شقق ومنازل مستقلة. وتعيش نسبة ٢٧ في المئة منهم في شقق مؤلفة من غرفة واحدة، مخازن، مرائب، أو أبنية غير منجزة، في حين أن نسبة ٤ في المئة منهم تقيم في مخيمات غير رسمية وفي ملاجئ جماعية، وتم تصنيف ما تبقى منهم كمشرّدين. وتماماً كما هو الحال بالنسبة إلى اللاجئين السوريين، تُعتبر العمالة مقابل أجر في المجالات غير الزراعية مصدر الدخل الأساسي للعائدين. وقد اختبر نصف الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع نقصاً في المواد الغذائية أو المال الضروري لشراء الطعام في الأيام الثلاثين الماضية، مما دفع بهم إلى اعتماد استراتيجيات سلبية للحصول على المواد الغذائية كاستدانة المال لشراء الطعام.

مخاوف مرتبطة بالحماية مع تواصل القيود المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا

في الأسابيع القليلة الماضية، أجرت الأونروا تقييماً شاملاً لجوانب الضعف لدى جميع اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا والمسجلين لديها في لبنان. وتفيد نتائج التقييم بوجود ٤٢ ألف لاجئ منهم في لبنان (١٢ ألف عائلة).

وتبقى القيود المشددة قائمة على دخول اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان وتجديد تأشيرتهم، بعد أن فُرِضت في مطلع شهر أيار/مايو الماضي. ومنذ تطبيق هذه القيود، بقي دخول اللاجئين الفلسطينيين القادمين

إلى لبنان محصوراً بشكل شبه كامل بالعابرين إلى دولة ثالثة، وكانت لديهم في بعض الأحيان مواعيد مؤكدة في السفارات. وتعني القيود القائمة أن عدداً متزايداً من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا يمكنهم في لبنان من دون أن تكون إقامتهم قانونية. وبالتالي، يواجهون مجموعة من المخاوف المرتبطة بالحماية، بما يشمل قيوداً على حرية تنقلهم وقدرتهم على إنجاز إجراءات تسجيل الأحوال المدنية على غرار تسجيل الولادات.

وقد أعربت الأونروا عن مخاوف كبيرة بشأن هذه القيود، وهي تتابع المسألة مع السلطات اللبنانية. إلى ذلك، كرّرت الأونروا نداءاتها لإبقاء الحدود مفتوحة أمام جميع اللاجئين الهاربين من الحرب في سوريا وحيازتهم على إقامة رسمية داخل لبنان.

التوفير غير المتكافئ للخدمات العامة ينعكس سلباً على التماسك الاجتماعي

أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بالتعاون مع البرنامج المعني بالصحة الإنجابية والصحة في المدارس والمجتمعات المحلية، تقريراً أولياً عن مواطن الضعف في المجتمعات المستضيفة في آب/أغسطس. وكشفت المرحلة الأولى من التقييم أن ٤٤٦ مجتمعاً مشمولاً في الاستطلاع يعتبر النفاذ إلى المياه وأنظمة إدارة الصرف الصحي والسكن الميسر وفرص العمل على أنها غير كافية أو غير ملائمة. ويظهر فارق ملحوظ في الاحتياجات بين المدن والمناطق الريفية، إذ تنعم المدن الأكثر تطوراً بنفاذ أسهل إلى البنية التحتية العامة والخدمات بالمقارنة مع المجتمعات الريفية.

يُسجّل تفاوت ملحوظ في الأولويات المحددة لكل قطاع بين منطقة وأخرى. ففي عكار، اعتبرت المجتمعات التي شملها الاستطلاع أن النفاذ غير المتكافئ إلى المياه، وأنظمة إدارة الصرف الصحي، والكهرباء، من أهم مصادر قلقها، في حين أن خدمات الرعاية الصحية وضمان سبل العيش شكلت مصادر قلق إضافية في مجتمعات البقاع. وأعطيت أولوية كبيرة لإمدادات المياه وتوافر السكن الميسر في جبل لبنان وبيروت، حيث ترتفع تكاليف المواد الغذائية ومستلزمات الأسر والحماية بشكل عام. وفي محافظة طرابلس، تصدّرت إدارة أنظمة الصرف الصحي، شأنها شأن السكن الميسر قائمة الأولويات، وأضيفت إليها سبل العيش. وفي جنوب لبنان، تحدثت المجتمعات أيضاً عن انقطاع الكهرباء كمصدر قلق أساسي. هذا ويشدّد التقرير في قسمه المرتبط باحتياجات كل قطاع على ضرورة تحسين قدرة المجتمعات على التعافي عبر التطرق لمناطق الضعف في مجال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية، في سبيل تعزيز مستويات التماسك الاجتماعي.

تحديد معالم الحرمان في التجمّعات الفلسطينية

في ١٢ آب/أغسطس، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تقريرهما بعنوان "تحديد معالم الحرمان في المجتمعات المستضيفة للتجمّعات الفلسطينية في لبنان". أنجز التقرير بالتعاون مع المنظمة المحلية غير الحكومية "المساعدات الشعبية للإغاثة والتنمية" وغطى ٤٢ تجمعاً في لبنان. والمفّت أنه قبل الأزمة السورية كانت هذه التجمّعات تشمل نحو ١١٠ ألف مقيم ولكنها شهدت منذ العام ٢٠١١ تزايداً سكانياً وبلغ عدد المقيمين فيها ٣٠ ألف نسمة، من بينهم ٢٦ ألف لاجئ فلسطيني قادم من سوريا.

ويسلط التقرير الضوء على تزايد الضغوط في مجال الخدمات الأساسية غير المتكافئة أصلاً في قطاعات المياه، وإدارة النفايات الصلبة، والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق، فضلاً عن تدهور ظروف النظافة الصحية. ومع مكوث اللاجئين الفلسطينيين حول المخيمات ومعاناتهم من انعدام الأمن، باتت الحاجة إلى الحماية من الأولويات، وظهرت ضرورة بالتدخل في عدد كبير من الوحدات السكنية. ويشار إلى أن المدارس ومراكز الرعاية الصحية متوافرة بشكل محدود داخل التجمّعات، على الرغم من أن اللاجئين يستخدمون أحياناً مرافق الأونروا داخل المخيمات. وأكد التقرير أيضاً أن اللاجئين الفلسطينيين يختبرون وضعاً اقتصادياً غير مستقر، بحيث أن توافد المزيد منهم من سوريا زاد من مستويات التنافس على الوظائف. ويورد التقرير توصيات للأمد القصير، والمتوسط والطويل، مسلطاً الضوء على الدفاع عن الحقوق المدنية، ومشدداً على أهمية تعزيز التنسيق من أجل ضمان استجابة أكثر شمولية لحاجات اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا واللاجئين الفلسطينيين في لبنان داخل هذه التجمّعات.

الاستجابة الإنسانية

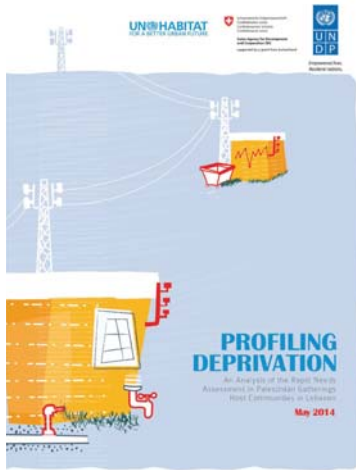
بداية التخطيط للعام ٢٠١٥

بعد إنجاز برنامج إطار عمل الإستراتيجية الإقليمية الشاملة، جرت سلسلة استشارات مطوّلة مع شركاء حول موضوع تنفيذ استراتيجية متكاملة تأخذ بالحسبان اتساع نطاق الأزمة السورية.

تقرّ خطة الاستجابة المتكاملة للأزمة في لبنان بالتأثير الشامل للأزمة السورية على لبنان، وستتطرق إلى الحاجة لدعم المجتمعات الضعيفة ولتعزيز قدرات أنظمة التوريد الوطنية، مع ضمان حماية اللاجئين وتلبية الحاجات المرتبطة بالمساعدة الإنسانية.



مقابلة مع أحد أفراد المجتمع المحلي
تصوير: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية





استشارة مع أصحاب المصالح في 27 آب/أغسطس
تصوير: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية



تصوير: بسمة وزيتونة

في ٢٧ آب/أغسطس، جرى اجتماع استشاري للمعنيين في لبنان بالشأن الإنساني للتخطيط لعام ٢٠١٥، وتم تحديد الأهداف الدقيقة لخطة الاستجابة للأزمة في لبنان. وافتتح الاجتماع وزير الشؤون الاجتماعية، بحضور كل من رئيس مجلس الإنماء والإعمار، ومنسق الشؤون الإنسانية، وبمشاركة فعّالة من الوزارات التنفيذية في الحكومة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة. وفي سياق إتمام وضع الخطة، تعمل القطاعات على إعداد تحليلها حول مواطن الضعف في كلّ منها.

برنامج سبل العيش يمكن النساء

طوّرت منظمة "بسمة وزيتونة"، التي تشكل جزءاً من قطاع سبل العيش والتماسك الاجتماعي، مبادرة مبتكرة تسمح بجمع الأموال عبر موقع "INDIEGOGO" للتمويل المشترك على شبكة الإنترنت. ويشار إلى أنّ المنظمة غير الحكومية المحليّة انطلقت أساساً كمجموعة متطوعين يكرّسون وقتهم لخدمة اللاجئين السوريين في لبنان. وفي العام ٢٠١٢، تحوّلت إلى منظمة غير حكوميّة مسجّلة هدفها تمكين الشبان والنساء السوريين.

وتنظّم "بسمة وزيتونة" حلقات عمل لتمكين المرأة، لتصبح قادرة على توفير الدعم المادي لعائلتها ولتستعيد كرامتها. وتوفّر حلقات العمل فرصة التدرّب على التطريز والكروشيه، إلى جانب إمكانية بيع المنتجات التي تصنعها النساء، مما يسهّل حصولهنّ على دخل. وتم إطلاق حملة التمويل المشترك (<https://www.indiego-go.com/projects/a-handmade-future-empower-syrian-female-refugees>) في حزيران/يونيو وجمّع في سياقها مبلغ يزيد عن ١٣ ألف دولار حتى تاريخه، سيسمح باستمرار حلقات العمل لسنة أشهر إضافية، تصبح بعدها قادرة على ضمان استدامتها بصورة مستقلة.

التزام الجالية اللبنانية عبر حملة "ليف لبيانون"

"ليف لبيانون" مبادرة أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعمل كقناة حيادية وتعطي أطرافاً من القطاع الخاص ولبنانيين مقيمين في الخارج إمكانية تقديم دعم مباشر لتطوير المجتمعات المحرومة. وتنقسم مبادرة "ليف لبيانون" إلى أربع حملات ذات مواضيع محددة: البيئة، والصحة، والشباب، وتوليد الدخل. تمنح مؤسسات محدّدة تعنى بالأعمال الخيريّة فرصة المشاركة في مشاريع تربط الأولويات الوطنية بأفعال دقيقة وملموسة على أرض الواقع. وقد تم تصميم المشاريع بالتعاون مع ممثلين عن البلديات المحليّة والمجتمع المدني، ويقوم هدفها على تحسين حياة الفئات الأكثر ضعفاً، عبر تنشيط الشركات والأفراد الراغبين في تقديم المساعدة في سبيل تحقيق ذلك. وتعمل مبادرة "ليف لبيانون" بالتعاون مع "بنك بيروت والبلاد العربية"، وتلقّى دعماً من المديرية العامة للمغتربين ومن تلفزيون "الجديد".

منذ إطلاق مبادرة "ليف لبيانون"، نفّذت ٣٩ مشروعاً واستفاد منها ٢٢٠ ألف شخص بشكل مباشر و ٩٥٠ ألف شخص بشكل غير مباشر.

الدعم

منسق الشؤون الإنسانية يزور أوروبا ويدعو لتعزيز الدعم المقدم للبنان

سافر منسق الشؤون الإنسانية إلى جنيف، وبروكسيل، ولاهاي، وبرلين، ولندن من ١٤ إلى ١٨ تمّوز/يوليو، واستعرض مستجدات الوضع الدقيق على الصعيد الإنساني والسياسي ودعم الاستقرار في لبنان، وطالب بالتزام أكبر من الجهات المانحة والفاعلة على الصعيد التنموي. وشكّلت زيارته مناسبة مناسبة لتسليط الضوء على الطبيعة التوسعية للأزمة في لبنان وللدعوة إلى توفير دعم أوسع نطاقاً وأكثر شمولية في العام ٢٠١٥. والتقى منسق الشؤون الإنسانية بعدد من المسؤولين الحكوميين، ومنظمات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، وبفاعلين من المجتمع المدني، وأقروا جميعاً بأهمية تطوير مقاربة تنطرق إلى تقوية موقع لبنان.

إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

مع بقاء عدد الحوادث المعلن عنها على حاله عموماً، من دون تسجيل أي تغيير بالمقارنة مع فترة الأسابيع الستة الماضية، كان للاقتتال العنيف في عرسال، وللتدهور العام في الوضع العام في البقاع الشمالي، انعكاس سلبي على قدرة الشركاء العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على النفاذ إلى بعض أنحاء المنطقة. ولا تزال السلطات المحليّة توصي منظمات الإغاثة الدولية بعدم العودة إلى عرسال بسبب الوضع الأمني السائد فيها، وبسبب نظرة المجتمع المحلي السلبية إلى المعونة العينية التي تقدّمها. إلى ذلك، تحذّر على بعثات تقييم الوضع الأمني النفاذ إلى المنطقة برمتها. وبالتالي، أصدرت توصيات بتنفيذ برامجها عن بعد في الوقت الراهن.

شهد مطلع شهر آب/أغسطس حوادث قصف وإطلاق نار متكررة في عكار، وتسبب البعض منها بأضرار مادية، ولكن من دون الإبلاغ عن أي إصابات. وتآثر جنوب لبنان بعدد من حوادث القصف في نهاية شهر تموز/يوليو. وقد اتسم الوضع بانعدام الأمن عموماً خلال فترة إعداد التقرير واشتداد التوتر وتزايد القيود التي حالت دون النفاذ إلى مختلف المناطق.

التمويل

إنشاء صندوق استجابة سريع مستقل للبنان

أعلن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ تقسيم صندوق الاستجابة السريع لسوريا إلى أربعة صناديق كي تتماشى بأفضل طريقة ممكنة مع التعقيدات التشغيلية وتغطي نطاق الاستجابة المطلوب. كما من شأن ذلك تمكين منسقي الشؤون الإنسانية من استعمال الصندوق تبعاً لسياق كل دولة وأولوياتها. وبالتالي، تم إطلاق صندوق الاستجابة السريع للبنان في ١٥ تموز/يوليو ويجري حالياً إعداد استراتيجية جديدة له.

وفي حين أن النفاذ إلى الماء قلما شكل مصدر قلق في لبنان، تسبب الشتاء الجاف والدافئ على غير عادة في ٢٠١٣-٢٠١٤ بشح كبير في المياه. وبهدف دعم الاستجابة الإنسانية حيال شح المياه هذا، وافق منسق الشؤون الإنسانية على ١٤ مشروعاً ممولاً من صناديق استجابة سريعة، قَدِّمَتْها أربع منظمات غير حكومية محلية، و ١٠ منظمات غير حكومية دولية، ومنظمة تابعة للأمم المتحدة، وبلغت قيمتها الإجمالية ٤,٥ ملايين دولار.

تم تطوير المشاريع وتنفيذها بالتعاون عن كثب مع مؤسسات المياه، وإدارة وزارة الطاقة والمياه. ويشار إلى أن منسق الشؤون الإنسانية ووزير الطاقة والمياه أطلقا المشاريع خلال مؤتمر صحفي في ٦ آب/أغسطس وجميعها دخلت مرحلة التنفيذ.

قصة علي

علي مزارع عمره ٦٣ عاماً من النبطية، يزرع أرضه منذ أكثر من ٤٠ عاماً. وهو لم يفقد عزمه يوماً ولا حتى في العام ١٩٨٣، عندما داس على لغم أرضي في حقله وأصيب بإعاقة دائمة.

الزراعة هي مصدر دخل علي الوحيد، وهو يكرس كل أيامه للعمل في حقله، فيزرع المحاصيل التي تتغذى من الأمطار شتاءً، والمحاصيل التي تتطلب الري صيفاً. وبهدف ري محاصيل الصيف، كان علي يلجأ إلى طريقة ري قديمة وغير فعّالة تعتمد على الجاذبية، إلى أن سمع من مزارعين آخرين عن مشروع أطلقته منظمة الأغذية والزراعة بعنوان "تطوير إدارة المياه في قضاء مرجعيون". وفي أعقاب استطلاع اجتماعي اقتصادي يعتمد مجموعة محددة من المعايير، تم اختياره ليستفيد من المشروع. فحصل على معدات ري بالتنقيط لمنطقة اختبارية مساحتها ٧ دونم.



قصة علي
تصوير: منظمة الأغذية والزراعة

وشرح علي قائلاً: "عندما بدأت بتطبيق نظام الري بالتنقيط، أصبحت أتكمم بالأعشاب الضارة بشكل أفضل، وانخفض معدل استهلاك المياه بنسبة ٥٠ في المئة، بالمقارنة مع طريقة الري التي تعتمد الجاذبية. وسمح لي ذلك بتوفير الماء وجني أرباح أكبر. والآن، توقفت عن الري باعتماد الجاذبية، وقررت تركيب نظام ري بالرش في المنطقة التي تتطلب رياً. إلى ذلك، درّبوني على استعمال الأسمدة عبر تجهيزات الري بالتنقيط". وختم علي قائلاً: "أنا ممتن لهذا الدعم، والمساعدة التقنية والخدمات التي قَدِّمَتْها لي منظمة الأغذية والزراعة، فهي ساعدتني على تحسين أدائي التجاري، وسأصبح عضواً ناشطاً في تعاونية مياه الدردارة، بالنظر إلى أنني أدفع تكاليف الري". يجدر التنكير بأن المشروع المذكور من تنفيذ منظمة الأغذية والزراعة، ومؤسسة "إيه في أس أي"، بدعم من الحكومة الإيطالية. ويتمثل الهدف الرئيسي منه بزيادة قدرة تعاونية مياه الدردارة، وتطوير قدرة المزارعين على تحسين ظروفهم المعيشية، من خلال اعتماد ممارسات زراعية أفضل وتقنيات ري عصرية.